

وحدهم لفظهم الوطن..!!

○ قديماً لخص جدينا الحكيم علي بن زايد الحب والاعتزاز والصبر والتمسك بالوطن في قوله الخالد: عزّ القبلي بلاده

ولو تجرع وبهاها يسير منها بلا ريش ولا ملك ريش جاما وقول علي بن زايد هذا يذكرنا بما قاله أمير الشعراء احمد شوقي: وطني لو شغلت بالخلد عنه نازعتني اليه في الخلد نفسي

وحقيقة لا تعرف قيمة الاوطان الا عند فراقها، فليس ثمة مكان أغلى من الوطن، وهذا ما حدث للشاعر الشهيد ابي الاحرار محمد محمود الزبييري، الذي خاف على حياته من موت محقق فهاجر الى باكستان وعاش متخفياً في مدينة «بها ولبور» وهي إحدى جنات الله على الارض، حيث هجره الخضراء، بتخللها نخيل باسق

وشجار وارفة الظلال كما يقول عنها الشاعر نفسه، لكن قلبه ظل معلقاً بالوطن، ببكيه، وبشتاق الى كل ذرة تراب فيه فقال: ولو اني حلت ربوع نجم

وهمت به الى الوطن الوتوبيا وجميل ان يموت الانسان من أجل وطنه، ولكن الاجمل ان يحيا من أجل الوطن... ذلك ان الوطنية هي ينبوع التضحية ومشعل النور ومنجل الخير... ومن هذا المنطلق فإننا نأسف لتلك القوى الحاقدة الكائنات التي حلت وحطت بعيداً عن جغرافية الوطن، وراحت وينجرح من الحياء والوطنية تكيل للوطن السباب والشتم وتذرف دموع التماسيح...!! انها قوى ارتهنت للشيطان، واعمت بصائرهما العملات الصعبة، فغدت افواهها واقلامها ماجورة، ورخيصة، فلم تجن الا الخسة والجبن والحقارة، قال الشاعر:

ومن كان في اوطانه حامياً لها فذكراه مسك في الأنام وعنبر ومن لم يكن من دون اوطانه حمي فذاك جبان بل أحس وأحقر

ولا شك ان مشكلة هؤلاء انهم لم ولن يدركوا ان شعبنا يعرفهم جيداً، ولم تعد تنظلي عليه اكاذيبهم ويث سمومهم في العسل... والتباكي على حال الوطن والمواطن.

شعبنا يدرك انهم هم الذين استمروا ما فعلوا بالوطن من مؤامرات ودياس وحروب، فمضوا يحملون حقايب اموالهم وحساباتهم في بنوك العالم... الى حيث اقاموا مشاريعهم وامان ليوهم. وهي اموال من عرق ودماء وخزينة الشعب اليمني... اموال عمى بريقتها اعينهم، فعري من اجسادهم ما تبقى من ذرة اثمنا للوطن، حتى لم يعودوا منا... فنحن شعب اليمان والحكمة والأرق قلوباً، والالين اقدفد... اما هم فقد قفدوا اليمان «وحد الوطن من اليمان»، كما يقول معلمنا الأول محمد صلي الله عليه وسلم.. وهم بلا حكمة لان الحكمة اصلا ضالة المؤمن، من ان قلوبهم وافذتهم اقسى من الحجارة والحديد... ولهذا لفظهم الوطن وغدوا في مزلة التاريخ.

نعم لم يعد مع هؤلاء الا بضاعة الثرائين التي لاتسمن ولا تغني من جوع، اما الوطن فيمك حريته، وديمقراطيته ودولة المؤسسات والنظام، والغائور، وعلى مختلف الاعداء، وتوجه لهم بهذا النصير كل يوم صفعة على وجوههم، وتؤرق مضاجعهم... ولا نامت عين الجبناء..

المعارضة المشعلة للفتنة هي البوابة للمستعمر

عبد الدود قحطان

تلبس بلباس الإسلام ثم به ظهر للناس بمظهر الحرص على الأمة المسلمة وانها تعرضت للظلم من قبل الامراء والحكام في من قبل خليفة رسول الله «صلي الله عليه وسلم» فاستغل وجود بعض الاختلالات البسيطة في الخلافات الراشدة ليجعل منها شعاراً لانصاف المظلوم والمطالبة بالحقوق والعدالة.. واغتر بعض المسلمين المتأخرين في اسلامهم بهذه المطالب واذا بهم يقفون معه ويؤيدونه.. ولا يريد ان تناقض هذه المسألة وانما فهي معلومة وتحدث عنها كخبر من المخلصين الصادقين وفنوها تماماً.. الذي اول قوله ان هناك حاقدين على الاسلام والوحدة الوطنية من داخل اليمن وخارجها بل اني اتذكر ما ذكرته بعض القوتل الفضائية، ان هناك ثمانى حكومات عربية مهددة بالانقراض وليس ذاك فقط بل ان من اهداف الماسونية الصهيونية، واثابهم ايجاد الشحنة والبعضاء بين الشعوب وحكامهم، يعملون على اثاره الشعوب ضد الحكام ومن خلالها ياتي المستعمر لينفذ الشعب من الاستبداد والفقر وغيرها من هذه المزايم وهذا ما تعمل من اجله القوى المعادية للإسلام والمسلمين وما العراق عنا بعيد «وان شئت فقل كتاب -بروتوكولات حكماء صهيون- فدعوتي للمعارضة الا فتتح الباب لهؤلاء

والا تكون هي سبب الفتنة والفرقة. صحيح انه من حق المواطن اليمني ان يطالب بحقوقه ولكن بالوسائل السلمية الصحيحة.. بل اني احذر الشعب اليمني الاصيل الذي ما عرف إلا مدافعاً عن الوحدة

فاحرص كل الحرص على وحدة الوطن ووحدة المجتمع المسلم من الأيدي العابثة والحاقد، والمعيلة لاطراف خارجية لان الذي يفرط بوحدة المسلمين يفرط باهم مبدأ من مبادئ الاسلام وقيمته..

استاذ الدعوة بجامعة اليمان

لا أقصدكم كلية، فمنهم الصادقون والوطنيون ومواقفهم معروفة مشهورة. صحيح ان هنالك بعض الاختلالات في بعض المؤسسات الحكومية.. صحيح ان هنالك غلاء في بعض المواد الغذائية.. صحيح ان هنالك بعض المفاسد المالية الادارية.. وهذا لا ينكره احد، بل رئيس الجمهورية علي عبدالله صالح يعترف ويتكلم عن ذلك في الوسائل الاعلامية المقروءة والمسموعة بل ان حزب المؤتمر الشعبي العام، وهم يعملون ويسعون في التضيق على المفاسد المالية والادارية وعندما أقول التضيق او التقليل لا نشأ ولا يسلم من النقص احد.

وما ذكرته من وجود بعض الاختلالات وغيرها، هناك اسباب خارجية عن نطاق القدرة والسيطرة واسباب مباشرة من العاملين في سلك الحكومة، ولست بصد التصحيح او الانصاف في هذه المسائل ولكن حديثي عن المعارضة، التي رفعت تلك الشعارات البراقة واللامعة المطالبة بالعدل والانصاف ورفع الظلم عن الأمة وهي بنفس الوقت معول هدم لا بناء، وخراب لا تعمير، وتفرق لا تجميع وقد تمثل هذا في استغلال بعض العسكريين المتقاعدون الذين تحولت مطالبهم الى مفاسد شرعية ووطنية ودعوة للافساد والفتنة وتفرق الصفوف واثارة العرات الطائفية والقبلية وغيرها، وهذا يذكرني باول معارضة برزت في تاريخ الاسلام «وهي المعارضة السنية» نسبة الى عبدالله بن سبأ اليهودي الذي خطب لمعارضة الخلافة الاسلامية، هذا الرجل

بعيداً عن الحزبية قريباً من الوطن

علي ربيع

يتغافل الجميع عن ان مشكلتنا هي مشكلة الفرد الانسان، مشكلة الجمل بالحدادة، مشكلة الثقافة التي لا تؤمن ان الانسان هو البنية الصغرى لإحداث التحولات الاجتماعية، مشكلة امداد طاقات الانسان في فراغ السلبية والانتكال.

ان مشكلتنا ليست في ان المؤتمر هو الحزب الحاكم ولكن في الانسان الذي تحول في مفهوم بعض الأحزاب الى شبه مسعاق وعلى الدولة ان تضم الجميع الى كشوفات الرعاية الاجتماعية، باعتبار الوظيفة الحكومية والراتب الحكومي حق لا يد منه، وباعتبار ان الدولة ومؤسساتها اشبه ما يكون بدار للجزرة يجب ان ينضم الجميع اليه!!

ليست مشكلتنا في نظام رئاسي او برلماني بقدر ما هي مشكلة في انساق الوعي الفردي داخل هذا المجتمع بنخبه السياسية والفكرية هذه النخبة التي تدعي ايمانها بالديمقراطية وتصر على ضرورة ان تكون السلطة ملكاً لها او حقاً لها انطلاقاً من مبدأ الحق التاريخي او الايديولوجي، فليكن، نحن بحاجة الى اصلاح اختلالات مؤسسات نظام الحكم، بشكل يؤدي مقاصد الديمقراطية كما يجب ان تكون، وليكن أننا نحتاج تعديل نظام الانتخابات او تعديل الدستور او توسيع نطاق المشاركة في الحكم، لكن ماذا بعد؟ هل ذلك سيؤدي الى حل مشكلتنا بقدره قادر علم.. ان المشكلة ليست مشكلة شخص يحكم ولا نظام جمهوري او حزب واحد ولكنها مشكلة ادارة حذيفة او ادارة غير حذيفة، مشكلة غياب

عن الموضوع ان تقلل الحزبية تعيش حالة انقسام بين القيم الديمقراطية التي ارتضتها وبين نوازع الديكتاتورية التي لاتزال تتحكم في بنية الازمة لهذه الأحزاب، ويتعجب المرء أكثر حين يقرأ خطابات هذه الأحزاب من خلال ما ينشر في الصحف من مقالات وتصريحات وأخبار.. وكيف ان خطاب الاحقية بالسلطة هو الميمن على هذه الخطابات، باعتبار السلطة مئنا وليست مسئولية تضم العمل من أجل تغيير الواقع نحو الأفضل، من خلال رؤى وتصورات وبرامج قابلة للتطبيق.

ومع تسليمي انني لست هنا مدافعاً عن المؤتمر الشعبي العام باعتباره الحزب الحاكم الذي تحمله المعارضة كل نقائص البلد ومسائل السياسة، إلا ان الحق يقال ان المؤتمر الشعبي العام ليس حزياً هبط من المريخ من كون كوكب آخر، بل هو نتاج للواقع الاجتماعي بتقافته والسوكة، وبخه وسمينه، وكذلك هي بقية الأحزاب السياسية، وبالتالي فلن نتوقع عصا سحرية تخرج الميمن من قوقعة التخلف الاجتماعي والاقتصادي اذا ما خرج المؤتمر الشعبي من السلطة، فالفساد والممارسات الخاطئة والسلوك الامدني والشوائب في السياسات هي ثقافة مجتمع تسبح فيها كل الأحزاب دون استثناء، ولاحي رايي ان تركز الأحزاب السياسية، جهودها واصلاح واقفها الاجتماعي، من خلال التركيز على بنية الوعي التي تتحكم في سلوك الفرد ومن ثم المجتمع. ففي وسط هذا المعترك السياسي والصخب الحزبي

الحكم المحلي وأثره في تطوير الريف اليمني

د. احمد الحزيمي

سيؤدي الى ظهور اجهزة رقابة محلية ومجالس استشارية مصغرة داخل هذا المجتمع يكون من واجبه تصحيح الخلل ان وجد ومعالجة السلبات او اولا باول مما سينعكس عليه تحقيق المشروع الديمقراطي الذي سيؤدي في النهاية الى التخلي عن آليات وايدولوجيات الصراع والمكائيد غير الفعالة وبالتالي يفتح الطريق امام القضايا الحياتية المباشرة من تعليم وصحة وامور التنمية البشرية ورفع مستوى الدخل للفرد المحلي وبالتالي الانتفاخ لحاجيات المجتمع المحلي ومتطلبات امنه واستقراره وهذا سيساعد كل المنظمات السياسية الموجودة في الساحة على صياغة مفاهم تتخدم هذا المشروع وتغيرها بانجدة وايدولوجيات تتخدم المجتمع المحلي.

وأخيراً من خلال قراءتي المختصرة لبعض مايمكن تحقيقه عند الانتقال من السلطة المحلية الى الحكم المحلي للمجتمع الريفي هو انتقال كل صلاحيات الدولة المركزية الى اجهزة الحكم المحلي وبالتالي تتحول المجالس المحلية الى حكومات محلية مصغرة إما على نطاق المحافظة او المديرية ويستثنى من ذلك السياسات الخارجية والدفاع والشروات الوطنية السبانية وهذا يوجب علينا جميعاً كلاً من موقعه ان نقف بدأ واحدة في اظهر هذه التعديلات الدستورية الى النور والتي بلا شك سوف تاخذ فترة زمنية قد تتجاوز سنوات لتطبيقها والعمل بها ولذلك فعلى كافة شرائح المجتمع مناقشة هذه التعديلات بكثر من الجد وان تعتبره مشروعاً وطنياً واجباً علينا دعمه بعد دراسة كل جوانبه الايجابية ومعالجة السلبات التي سوف ترافق تطبيقه وعلى ان تتم هذه الدراسات بحجائية وبعيداً عن التعصب والمبادئ الزائفة والضيقة التي لا تخدم إلا من هم ضد الوطن وبعيداً عما يحدث الآن في الساحة من مكابيات سياسية التي تؤدي في النهاية الى ايقاف عملية التنمية وعلمية التطور ومواكبة العصر، كما انه من الضروري اعادة النظر في التقسيم الاداري الحالي واخراج الى النور وتطبيقه ليوائب هذه التحولات الوطنية.

المتنوي وشوهدت في كثير من الاحيان تاريخ العمل المحلي من بداية نشأته في الثمانينات وحتى الآن. سوف يساعد على الحد من مظاهر الفساد والتي من اهمها المناقصات ووسائل اقارها بعيداً عن الرشوة والحسوبية والحفاظ على ممتلكات الدولة واراضيها ومواردها السبانية لان هذه الموارد هي الداعم الرئيسي لهذا الحكم مما ينمكس ايجاباً على ابناء المحافظات وعلمية منظمة تضمن سيادة الدولة على هذه الموارد.

الحكم المحلي سوف يساعد على اناحة كثير من فرص العمل لاستيعاب الشباب في كثير من الاعمال وسيؤدي الى تنفيذ المشاريع الاستثمارية الصغيرة وخاصة السياحية لما

بعيداً عن كافة الظواهر السلبية من الفساد والرشوة وبما يتوافق مع واقفنا وعادات وتقاليد مجتمعنا اليمني الريفي بشكل خاص. 3- توسيع صلاحيات الحكم المحلي يساعد على معالجة ما تعرقل من خطط تنمية سواء للمديرية او المحافظة وما يترتب عليه من نمو اقتصادي يؤدي الى ظهور كثير من التطلعات التنموية للروسة والمخطط لها بدقة وتكون من واقع المجتمع المحلي نفسه والتي تراعي كافة مستويات حياته بما فيها المستوى التعليمي.

العمل بهذه التعديلات الخاصة بالحكم المحلي يؤدي الى تصحيح كثير من الاخطاء وخاصة على مستوى المجتمع المحلي الاقتصادي والتي عكرت مسيرة العمل

جاءت مبادرة الرئيس لتطوير النظام السياسي استجابة للبرنامج الانتخابي الذي تقدم به في الانتخابات الرئاسية السابقة ونال بموجبه ثقة الشعب واغلبية ساحقة وهي مؤنفة مع ما تضمنته هذا البرنامج.

وكما نعلم ان المبادرة قد جاءت متضمنة عشر نقاط منها الانتقال من السلطة المحلية الى الحكم المحلي وهنا سوف اركز على تأثير الانتقال للحكم المحلي وما يترتب عليه من آثار ايجابية على تطوير الريف اليمني خاصة اذا ما اخذنا بعين الاعتبار ان غالبية سكان اليمن موجودون في الريف، وما ستعكسه هذه التعديلات من ايجابيات مستقبلية على واقع المجتمع اليمني بشكل عام والريف بشكل خاص وستشكل هذه التعديلات حافزاً للتطوير والنمو ودافعاً اساسياً لافراد المجتمع المحلي والمنظمات العاملة داخل الريف على تحمل مسؤولياتها في تطوير هذا الجزء المهم من الوطن مع عدم اهمال دور المرأة الريفية في مسار هذا الحكم وهذا ما هدفت اليه هذه المبادرة بحيث تعطي صلاحيات واسعة للمجالس المحلية القائمة حالياً لكي تتحول بالتدريج الى حكم محلي تستطيع من خلال هذه الاصلاحات القيام بدورها الايجابي، وانا اري ان اعطاء المحافظات حقها في الحكم المحلي سوف يترتب عليه عدة نقاط لخصتها فيما يلي:

1- دعم الالمركية الذي كان حلماً وهدفاً من اهداف المجتمع المحلي قاطبة وكانت تسعى القيادة السياسية الى تحقيقه في كثير من الاحيان لان هذا التوجه هو احدى سمات نظام الحكم الديمقراطي بشكل عام وسينعكس ذلك ايجاباً على مسيرة التنمية داخل المحافظات بما فيها الريف مما يعزز ويقبل جميع الاليات التي تدعم نمو واازدهار واستقرار الريف اليمني.

2- يضمن لنا مشاركة كافة افراد الشعب وبفعالية في تسير شئون البلاد وفي كافة المجالات سواء اقتصادية او ثقافية او اجتماعية او صحية وبما يخدم كافة شرائح المجتمع وفتاته ويلي طموحاته وتطلعاته

